

## الاستقراء الناقص وأثره في الخلاف النحوي

الدكتور مصطفى وداد محمد  
قسم اللغة العربية  
كلية الآداب - الجامعة العراقية  
العراق

### الملخص

يتناول البحث في طياته مفهوم الاستقراء ويبين مفهومه ويسلط الضوء على الاستقراء الناقص وأثر ذلك النوع على الخلاف النحوي بين المذاهب والمدارس النحوية المتصدرة ، وكذلك بيان أن الاستقراء هو من أهم أدلة السماع وكيف أن العلماء اعتمدوا في استقراءهم على عدد معين من القبائل دون أخرى.

الكلمات المفتاحية: الاستقراء الناقص، الخلاف النحوي.

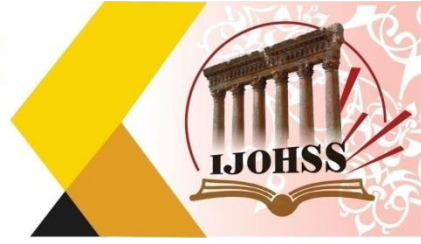
## Incomplete Induction and its Impact on Grammatical Controversy

Dr. Mustafa Wedad Mohamed  
Department of Arabic Language  
College of Arts - Iraqi University  
Iraq

### ABSTRACT

The research analysis the concept of induction, and shade the light on the incomplete induction and the effect of which on the grammatical disagreement amongst different doctrines and leading grammar schools. The research states that induction is one of the most important evident of hearing that was adopted by grammarians who relied on specific tribes in their induction over others.

**Keywords:** incomplete induction, grammatical disagreement.



## المقدمة

الحمد لله الذي أمرنا ألا نصيب قوماً بجهالة قبل أن نتبين الحق القويم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين، أما بعد..

فيقول الكسائي: ((أن تكون الكلمة العربية أصيلة وعلامة ذلك أن تكون على أسنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم أدرر، واستعمالهم لها أكثر))<sup>(1)</sup>. من هنا ومن بين ما تخفيه هذه العبارة من تلخيص الأصل الذي من أجله ينزع له الناس ويبدل كل شيء للوصول إليه، وهو الفصاحة، تبدأ الحكاية، حكاية جمع اللغة الفصيحة من منابعها الأصلية، وهكذا تناصر القوم وأنفقوا الحبر، وتاهوا في مهالوي الردى، من أجل صدق الاستقراء والوقوف على معين اللغة الذي يحتكم إليه في السراء والضراء، لكن تلك الأيادي بل بعضها كانت تنأى بنفسها عن ركوب المخاطر، فأدى ذلك إلى من معصية الفوضى في جمع المادة من قبائل دون أخرى، وابن جني يقر ويسجل ويصر على فضائل اللغات كلها، ((... وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها))<sup>(2)</sup>، فكان الاستقراء الناقص بدلاً من أن يكون عوناً للعربية، أضحى وبالأجر ويلات عليها، فجاء هذا البحث ليكشف أثر هذا الاستقراء في ظاهرة الخلاف النحوي..

## مفهوم الاستقراء:

اعتمد العلماء القدامى فيما جمعه من المسائل والقواعد النحوي والصرفية على ما جمع من علوم اللغة والادب، كما اعتمدوا على مشافهة العرب والرحلة إليهم، حيث يقيمون في بواديهم النائية، أو الحواضر التي نزحوا إليها، وبدلوا في تتبع النصوص المختلفة المتنوعة جهداً مضنياً، وتحملوا كثير من مشاق السفر للاختلاط بالعرب، إلا أنهم بالرغم من ذلك جاءت القواعد التي وضعوها نتيجة استقراء ناقص؛ لأنه من المحال استيعاب جميع ما ورد عن العرب<sup>(3)</sup>.

وهذا ما أريد أن أبينه في البحث عن نتيجة الاستقراء الناقص، وأثره على القواعد النحوية وبالتالي على الخلاف النحوي، لكن قبل البدء بالاستقراء الناقص سأشهد للموضوع بحديث موجز عن الاستقراء وأنواعه بشكل عام.

**الاستقراء لغةً:** التتبع من استقرت الشيء إذا تتبعته<sup>(4)</sup>.

**الاستقراء اصطلاحاً:** ((هو أن يدرس ذهن عدة جزئيات، فيستنبط منها حكماً عاماً))<sup>(5)</sup>.

والاستقراء أحد خطوات المنهج الوصفي التي يتخذها اللغوي الواصف للغة معينة، يقيم الواصف لغته على معطيات لغوية مستعملة فعلاً، وهذا يعني أن يقف على الكيفية التي تنفذ بها اللغة على أسنة المتكلمين، ويتم ذلك بالاتصال المباشر بهم، ويعتمد الباحث المستقري للغة في عمله الميداني على المتكلم الأصلي (الراوي)، فهو أحد أدلة النحو التابعة للسمع.

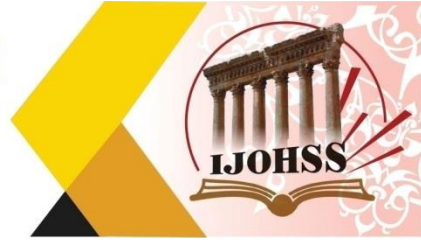
(1) مفتاح العلوم: 416.

(2) الخصائص: 12/2.

(3) يُنظر: ضياء السالك إلى أوضح المسالك: 12/1.

(4) يُنظر: كشف اصطلاحات الفنون، مادة (استقرأ).

(5) المنطق: 144/2.



ويعد الاستقراء الأساس لجميع احكامنا الكلية وقواعدنا العامة، فإذا ما تفحصنا الجزئيات واستقريناها، ووجدناها مستمدة في الحكم، نلخص منها القاعدة أو الحكم الكلي، وبذلك يكون الاستقراء هو الاستدلال بالخاص على العام، وهو عكس القياس القائم على الاستدلال بالعام على الخاص<sup>(1)</sup>.

ويعد دليلاً جديلاً مرتبطاً بالدليل النحوي يرتفع به ما عداه<sup>(2)</sup>، وعند نقل التفكير الاستقرائي إلى النحو نجد أن النحو لا يمكن أن يولد اعتباطاً، فثمة أسباب طبيعية يقبلها العقل وتؤديها أحداث التاريخ، تشير إلى بروز مشكلة ما جاء تقنين النحو حلاً لها، وقد انبنى هذا الحل في مرحلة الاستقراء على أخذ عينة لغوية متنوعة من لسان العرب، وفق منهج مؤطر بمكان وزمان، فلا يمكن أخذ العينة اللغوية اعتباطاً من أي قبيلة<sup>(3)</sup>.

فقد وضعوا شروطاً للقبائل التي يحتج بها، ويعد الفارابي أول من وضع قائمة في تحديد القبائل الفصيحة<sup>(4)</sup>، قال: ((وقد يجب لذلك أن يعلم من الذين ينبغي أن يؤخذ عنهم لسان تلك الأمة، فنقول: إنّه ينبغي أن يؤخذ عن الذين تمكنت عاداتهم لهم على طول الزمان في ألسنتهم وأنفسهم، تمكنوا يحصنون به عن تخيل حروف سوى حروفهم والنطق بها، وعن تحصيل ألفاظ سوى المركبة عن حروفهم وعن النطق بها، ممن لم يسمع غير لسانهم ولغتهم أو ممن سمعها وجفا ذهنه عن تخيلها ولسانه عن النطق بها))<sup>(5)</sup>.

ثمّ يمضي في نصه إلى أن يصل إلى ذكر أسماء القبائل الفصيحة، فيقول: ((وأنت تبين ذلك متى تأملت أمر العرب في هذه الأشباه، فإنّ فيهم سكان البراري وسكان الأمصار، وأكثر ما تشاغلوا بذلك من سنة تسعين إلى سنة مائتين، وكان الذي تولى ذلك منهم من بين الأمصار أهل الكوفة والبصرة من أرض العراق، فتعلموا لغتهم والفصح منها من سكان البراري منهم دون أهل الحضر، ثمّ من سكان البراري من كان في أواسط بلادهم ومن أشدهم توحشاً وجفاءً، وأبعدهم إذعانا وانقياداً، وهم قيس وتميم وأسد طيء، ثمّ هذيل، فإنّ هؤلاء معظم من نقل عنه لسان العرب، والباقيون فلم يؤخذ عنهم شيء؛ لأنّهم كانوا في أطراف بلادهم مخالطين لغيرهم من الأمم، مطبوعين على سرعة انقياد ألسنتهم لألفاظ سائر الأمم المطيعة بهم من الحبشة والهند والفرس والسريانيين وأهل الشام وأهل مصر))<sup>(6)</sup>. ونقل السيوطي نص الفارابي هذا وأشار إليه<sup>(7)</sup>، وبذلك يكون الفارابي حدد القبائل التي أخذت عنها اللغة.

ويبحث الاستقراء في أوليات العلم من حيث أسباب وضعه، وعينته التي بني عليها، وصفات قربت البحث الذي قام بجمع العينة من مكان محدد بشروط محددة.

وهذا الضرب من الاستقراء لا ينقطع بعد بناء العلم؛ لأنّ العلم ليس نهائياً في أحكامه، من هنا يمكن أن تختبر نتائج الاستقراء بالعودة إلى عينة الاستقراء، لهذا تستصحب العينة أهميتها مع الزمن، وتتحوّل إلى شاهد؛ لأنّ الخطأ في تحليل المادة المستقراة أمر ممكن واردة، والاستقراء مهما تعددت أشكاله ووسائله يدور في فلك الوصف<sup>(8)</sup>.

(1) يُنظر: المصدر نفسه: 146/2 ، ويُنظر: النزعة العقلية: 75.

(2) يُنظر: النزعة العقلية: 75.

(3) يُنظر: التفكير العلمي في النحو العربي: 21.

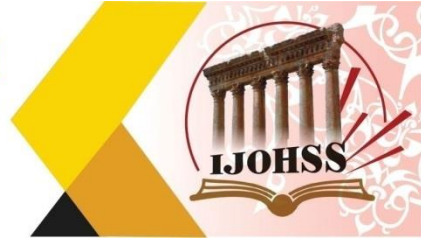
(4) يُنظر: الإعلام بما في معايير الفارابي في فصاحة الأقوام من أوهام: 32.

(5) الحروف: 146.

(6) الحروف: 147.

(7) يُنظر: الاقتراح في أصول النحو: 47 ، والمزهر في علوم اللغة: 167/1.

(8) يُنظر: صناعة التقديم: 221 ، والتفكير العلمي: 22.



## الاستقراء الناقص:

الاستقراء نوعان: استقراء تام، واستقراء ناقص، فالتام يفيد اليقين، والناقص يفيد الظن في غالبه، إلا أن منه ما يفيد اليقين، وهو المبني على التعليل، أي: أن يبحث المستقري لبعض الجزئيات عن العلة في ثبوت الوصف<sup>(1)</sup>. فيكون الاستقراء تتبعاً منهجياً لجزئيات ظاهرة تتبعاً استقصائياً، ويسمى بالاستقراء الكامل، أو جزئياً ويسمى بالاستقراء الناقص، والأول منهما عزيز نادر صعب تحققه في الدراسات النحوية التوصل إلى قوانين مطردة أو شبة مطردة للظواهر الجزئية للغة عامة لاستقصاء الشواهد والأمثلة<sup>(2)</sup>.

وبما أن الاستقراء التام الكامل للظاهرة اللغوية أمر متعذر عدّ أنه غير مطلوب لإقامة نموذج مقعد مفسّر للظاهرة؛ وذلك لأنّ العينة اللغوية يمكن أن تكون من راوٍ واحد فقط؛ لأنّ أي راوٍ يحمل فيما يرويّه سمات النظام اللغوي للجماعة اللغوية كاملة، وإن وجد تباين فهو في حدود الوصف الإيجابي الذي لا يمت بعض القواعد<sup>(3)</sup>.

وفرق الدكتور تمام حسان بين نوعين من الاستقراء، بقوله: أمّا أحدهما فهو الاستقراء الناقص، وهذا لا يكون من أدلة الجدل، إنّما هو من أدلة العلم، إذ يكفي أن تستقري صيغة اسم الفاعل مثلاً من أمثلة متعددة في اللغة، ولا يلزم أن تستقرئها من كل ألفاظ اللغة لتحكم أخيراً أن اسم الفاعل في العربية يصاغ على زنة (فاعل)، مثل (قائم) و (قاعد) ونحوها، فالافتقار بهذه الأمثلة يعد استقراءً ناقصاً، وأمّا الآخر فهو الاستقراء التام، أي أن تستقري كل شواهد المسألة النحوية استقراءً تاماً يقطع معه بالحكم على صحة شيء أو نفيه، إذ لا يكفي مع هذا الجزم التام على ثبوت الحكم وصحته أن يكون الاستقراء ناقصاً، فإذا الاستقراء تاماً صار دليلاً من أدلة الجدل المعتمدة<sup>(4)</sup>.

وضرب الدكتور تمام حسان مثلاً على ذلك في كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها) كان قد خالف فيه جمهور العلماء قدماء ومحدثين من أن أقسام الكلام سبعة لا ثلاثة خلافاً للمستقراء<sup>(5)</sup>.

والهدف من الاستقراء النحوي في العربية أنه لما لم يصبح النحو مشكلة حقيقية يستلزم التقنين والتفصيل إلا بعد ظهور الإسلام ونزول القرآن الكريم باللغة، إذ حصل ارتباط استلزامي أصبحت العربية بموجبه من لوازم الإسلام، وكان الهم الأول للمعنيين بالعربية سلامة القرآن الكريم في بنيانه اللغوي نحواً وصرفاً وصوتاً ودلالة، ولتحقيق هذه السلامة كان الصواب المنهجي في الاستقراء أن ينطلق من النص القرآني لا من لغات العرب أو من لغة قبيلة بعينها، فيكون الهدف من الاستقراء تقنين نحو للعربية يتوافق مع عربية القرآن الكريم التي تمثل العربية الفصحى<sup>(6)</sup>، فالنواة الأولى للاستقراء في النحو العربي هو القرآن الكريم.

ومستوى درجة الدقة للاستقراء النحوي في ضوء الاستقراء العلمي تحدده الدكتور رجاء وحيد، إذ ترى أنّ مستوى درجة الدقة والثقة بالنتائج التي يسعى الباحث إلى تحقيقها يتناسب تناسباً طردياً مع رغبة الباحث أو الباحثين في الحصول على نتائج دقيقة يوثق بها، فكلما كان الباحثون راغبين بدرجة عالية من الدقة والثقة كان عليهم زيادة حجم العينة المختارة للبحث، لكي تكون نتائج العينة مقارنة أو مطابقة لنتائج عينة أخرى من الظاهرة، وغير محتملة في الوقت نفسه للانحراف عن التمثيل الفعلي للظاهرة<sup>(7)</sup>.

(1) يُنظر: المنطق: 146/2 ، والنزعة العقلية: 75.

(2) يُنظر: التفكير العلمي: 68.

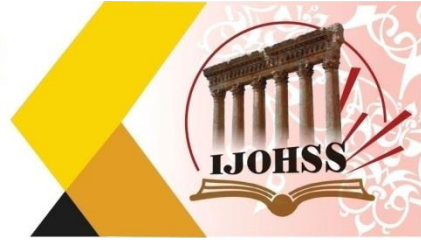
(3) يُنظر: فهم اللغة: 43.

(4) يُنظر: الأصول: 203.

(5) يُنظر: اللغة العربية معناها ومبناها: 86 ، والحلل في إصلاح الخلل: 123.

(6) يُنظر: التفكير العلمي للنحو العربي: 67-68.

(7) يُنظر: البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية: 207 ، ومنهجية البحث العلمي: 97.



أما درجة التقييم فلها علاقة طردية مع حجم العينة<sup>(1)</sup>، ((فلا يمكن الوثوق بنتيجة مبنية على شواهد قليلة؛ لأنَّ تعميم تلك النتيجة سوف يتعارض مع ما هو ثابت من الظاهرة المدروسة، لهذا يصبح التعميم قوياً وعلمياً عندما يتكئ على توزيع منتظم في الظاهرة))<sup>(2)</sup>. وهذا يدل على أنَّ الاستقراء الناقص المعتمد على شواهد قليلة يتعارض ويتضارب مع ما هو ثابت، ممَّا يؤدي وجود خلاف نحوي في بعض الظواهر النحوية بين النحاة.

وإنَّ رغبة النحاة في تعميم نتائج استقراءهم جعلت بعضهم يرتحل إلى مواطن قبائل العرب في الجزيرة العربية، لكي يعاين الظاهرة اللغوية في بيئتها الطبيعية، فيسجلها تسجيلاً علمياً يفي عن عمله فيما بعد صفة صنع القاعدة النحوية<sup>(3)</sup>.

حقق نحاة العربية هذا المعيار من معايير الاستقراء العلمي غير مرة، فهم لم يذهبوا إلى الجزيرة العربية دفعة واحدة، ممَّا يعني أنَّ كل من كان يذهب كان يستطلع عينة ما ويأتي بها، ليقوم هو وزملاؤه بتحليلها، وتتكور الرحلات إلى البيئات اللغوية الطبيعية وتتكور معها النتائج، من غير تسجيل اختلاف جذري أو جوهري، حتى بدأت محاولات التأليف النحوية التي أنتت أكلها في كتاب سيبويه، وكتاب سيبويه لا يمثل نهاية الاستقراء؛ لأنَّ جهود الكوفيين بدأ مع ظهوره، إذا ذهب الكسائي إلى البادية يشافه الأعراب، وعندما رجع لم يخرج بنتائج تعديدية ذات جدوى علمية تؤدي إلى تغيير النتائج التي توصل إليها البصريون، والمقصود بالنتائج الوصفية لا المعيارية<sup>(4)</sup>.

وتحت شعار (الكوفيون أكثر احتراماً للعرب) وصفوا بهذه النعوت؛ لأنَّهم كانوا يحترمون السماع، ولا يرفضونه مهما كان قليلاً، وهم بذلك أدق استقراءً وأقرب للاستقراء الكامل، فمنهم من يرى ((أنَّ منهج الكوفيين في مجال السماع أسلم بكثير من منهج البصريين، وأكثر إدراكاً لتطور اللغة في قبائلها المختلفة، والكوفيون بصنعهم هذا إنَّما كانوا يحترمون السماع، ولا يرفضونه مهما كان قليلاً، ما دام قد أخذ عن ثقة، فمن التجني على اللغة أن نضعها في قواعد ومقاييس قبل استقراءها في بيئتها استقراءً كاملاً، ففي الاستقراء مجال أوسع للتقنين والتقييد... ويمكن القول بأنَّ الكوفيين يكونون على صواب في اعتدادهم بالممثل الواحد؛ لأنَّه وإن كان في نظر البصريين شاذ، إلا أنَّه قد يمثل لهجة من لهجات القبائل، يجب أن يقيم لها وزن في الدراسة النحوية، وبخاصة إذا عرفنا أنَّ قبائل العرب كثيرة منتشرة، وأنَّ ما نطق به ذلك الأعرابي إنَّما هو تفسير لغوي مرده إلى عادة لغوية نشأ عليها، وتود النطق بها، لو كانت شاذة لواجه نقداً...))<sup>(5)</sup>.

وكذلك دفع نقص استقراء عند بعض العلماء الذين كتبوا في الخلاف النحوي، ممَّا أدى إلى زيادة واتساع في هوة الخلاف بين علماء المذهبين البصري والكوفي، فقد ذكر محمد خير الحلواني<sup>(6)</sup> في انعدام الاستقصاء في نسبة الرأي عند الانباري قال: نجد الأنباري لا يستقصي آراء النحاة من المذهبين في المسألة الواحدة، وكثيراً ما تكون الاستثناءات من الكثرة في درجة تحرف بها عن وجهة النظر التي يعرضها، وعلى أقل الاحتمالات كان البحث يتطلب من أن يعرض لكل رأي بصري مع الكوفيين، ولكل رأي كوفي مع البصريين حتى يكون (الإنصاف) وافيةً بالغرض، ففي إعراب اسم (لا) النافية للجنس أو بنائه تراه لا يستثنى آراء ثلاثة من كبار نحاة

(1) يُنظر: المرجعين السابقين من الصفحات المشار إليها نفسها.

(2) التفكير العلمي: 73.

(3) يُنظر: المصدر نفسه: 73.

(4) يُنظر: التفكير العلمي: 75.

(5) تاريخ النحو وأصوله: 263/1.

(6) يُنظر: الخلاف النحوي: 188.

البصرة هم (أبو عمر ، والزجاج، والسيرافي)، وكلهم يذهب مذهب نحاة الكوفة في أن اسم (لا) معرب لا مبني<sup>(1)</sup>.

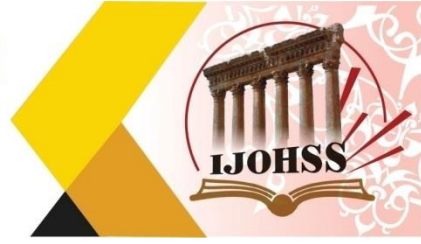
وفي المسألة التي عرضها للخلاف حول تقديم خبر (ليس) لم يستثنى إلا المبرد<sup>(2)</sup>، ولم يذكر معه ابن السراج<sup>(3)</sup>، ولا السيرافي والزجاج<sup>(4)</sup>، وقد نص أبو البركات نفسه أن سبويه لم يعرض للرأي، ومنى هذا أن الخليل ويونس وعيسى لم يذكروا شيئاً من المسألة فمن بقي من أعلام البصرة بعد هؤلاء؟<sup>(5)</sup>.

وكذلك في مجيء (كي) حرف جر نجد ابن السراج والرماني بجانب الكوفيين، ولكننا لا نجد أبو البركات يستثنيها من البصريين<sup>(6)</sup>، ولم يذكر الأخفش مع نحاة الكوفة في جواز ترخيم الاسم الثلاثي المتحرك الوسط. وقد ذكر أستاذه ابن الشجري<sup>(7)</sup>، كما لم يستثنى الأخفش والمبرد من البصريين لنصابهما مذهب أهل الكوفة في أن (من) تأتي لا ابتداء الغاية في الزمان<sup>(8)</sup>، ولم يستثنى الزجاج ولم يذكره بجانب الكوفيين في ذهابهم إلى أن اسم الإشارة يأتي بمعنى الاسم الموصول، على الرغم من أن أستاذه ابن الشجري ينسب إليه ذلك<sup>(9)</sup>.

إن أبا البركات استثنى في مسائل كثيرة نحاة خالفوا مذهبهم، وقالوا بالمذهب الآخر<sup>(10)</sup>، وهذا يدل على نقص الاستقراء وانعدام الاستقصاء عنده، أدى إلى زيادة الخلاف النحوي في بعض المسائل التي أوردتها ممّا جعلته أقل دقة في النقل، والحق أنه لا وجود لخلاف حقيقي بين المذهبين البصري والكوفي، إنما هو وهم وقع فيه الأنباري وأججه ونفخ فيه حتى وصل إلى ما وصل إليه من تعظيم وتعظيم لمسألة الخلاف بين البلدين، وحقيقة الخلاف ما هي إلا اجتهادات النحاة، فيما أن النحو علم اجتهادي، وللنحوي فيه أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إلى القياس، وما لم يخالف نصاً، وأن يعتقد أنه غير متعبد لمذهب من المذهبين إذا وجد الدليل الذي يرضيه، فالنحو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له من علة صحيحة وطريق كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره<sup>(11)</sup>.

فاستقراء النحويين لكلام العرب لم يكن استقراءً كاملاً؛ وذلك أن الرقعة المكانية التي تكلمت العربية كانت بالغة الاتساع، وقد ضمت قبائل كثيرة تختلف لهجاتها، ويتفاوت تأثرها بالأمم المجاورة للجزيرة، وأدى هذا الاختلاف إلى اضطراب اللغويين والنحاة في تحديد اللهجة الفصيحة، فكانت المادة اللغوية التي اعتمدها النحاة القدماء سبباً من أسباب الخلاف، لا بين المذهبين فحسب، بل بينهما وبين النحاة كافة على اختلاف مذاهبهم<sup>(12)</sup>.

- (1) يُنظر: الإنصاف: 2030، مسألة (53)، وحاشية الخضري: 234/1، وشرح المفصل: 106/1، وهمع الهوامع: 146/1.
- (2) يُنظر: الإنصاف: 93، مسألة (18).
- (3) يُنظر: أصول النحو: 4.
- (4) يُنظر: هامش الخصائص: 188/1.
- (5) يُنظر: الخلاف النحوي: 188.
- (6) يُنظر: الإنصاف: مسألة (78)، والرماني والنحوي: 257، والخلاف النحوي: 188.
- (7) يُنظر: المصدر نفسه (49)، وأمالى ابن الشجري: 81/2.
- (8) يُنظر: الإنصاف: مسألة (54)، ومغني اللبيب: 353.
- (9) المصدر نفسه: مسألة (103)، وأمالى ابن الشجري: 170/2.
- (10) يُنظر: الخلاف النحوي: 189.
- (11) يُنظر: الاقتراح: 35 و 84، والخلاف النحوي: 69.
- (12) يُنظر: الخلاف النحوي: 61.



## الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه أجمعين.. أمّا بعد

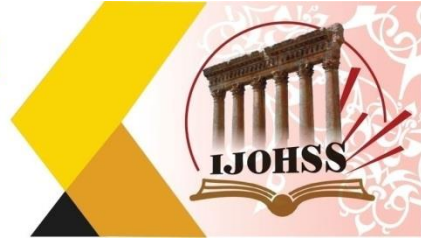
أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي ما يأتي:

- 1- الاستقراء هو غاية النحاة للوصول إلى (الفصاحة)، فقد توزع القوم في القبائل التي ثبتت فصاحة لغتها من المدر والوبر، للوقوف على اللغة الفصيحة واستقراءها من منابئها الأصلية، إلا أنه لما تعذر الاستقراء الكامل، لجأوا إلى الاستقراء الناقص الذي كانت له تبعات وآثار على اللغة، فبدلاً من أن يكون عوناً لها أضحى وبلاداً عليها.
- 2- يعد الاستقراء أحد أدلة السماع، ويستقرأ فيه الظواهر الجزئية للغة، فيكتفي المستقري بعينات من الأمثلة والشواهد، ويجمع المادة اللغوية من قبائل معينة، ويقس عليها القاعدة النحوية.
- 3- النقد الذي يوجه إلى منهج النحويين هو أنهم بنوا قواعدهم وصاغوا أحكامهم على استقراء ناقص، ولو وسعوا دائرة الاحتجاج لتغيرت بعض الأحكام والقواعد، وكان المنهج السليم يقتضى أن يصحح الناحة قواعدهم لتستوعب كل ما ثبتت صحته من العربية.
- 4- الاستقراء الناقص المعتمد على شواهد قليلة يتعارض ويتضارب مع ما هو ثابت، ممّا يؤدي إلى ظهور اختلاف بين النحاة سببه نقص استقراء الشواهد.
- 5- اعتمادهم على قبائل محددة في جمع المادة اللغوية، ومن البديهي أن لغات القبائل التي اعتمد عليها النحاة لا تحوي جميع لغات القبائل الأخرى ولهجاتها. ومن هنا جاءت بعض الأحكام النحوية قاصرة؛ لأنّ النحويين نرث منهم شواهد كثيرة وأساليب عديدة، فصاغوا أحكامهم بناءً على استقراء ناقص، ممّا نتج اتساع في هوة الخلاف النحوي.
- 6- انعدام استقصاء الرأي عند بعض من كتب في الخلاف النحوي، وعدم تتبع جميع آراء النحاة واستقراءها بشكل كامل، أدى إلى توهم وجود خلاف بين المذهبين، وبالتالي وسع من مسألة الخلاف، والحق أنه لا وجود لخلاف حقيقي مذهبي، لكن إذا نظرنا إلى مسائل الخلاف في كتب الناحة نجد أنه ما هي إلا وجهات نظر مختلفة بين العلماء لا تمس الأصول النحوية التي قد ثبتت منذ بداية تعويد القواعد، فهي لا تعدو كونها اجتهادات الناحة؛ لأنّ النحو علم اجتهادي.

وفي الختام أسأل البارئ عز وجل أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا العمل المتواضع.

## المصادر والمراجع

- 1- الأصول - دراسة أبيستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1988م.
- 2- الأصول في النحو، لأبي بكر ابن السراج (316هـ)، تحقيق: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية.
- 3- الحروف، أبو نصر الفارابي، حققه وقدم له وعلق عليه: محسن مهدي، د. ط، دار دمشق - بيروت، 1986م.
- 4- الإعلام بما في معايير الفارابي في فصاحة الأرقام من أوهام، د. مثنى فاضل ذيب، مطبعة السيماء، بغداد، شارع المتنبي، 2016م.
- 5- الاقتراح في أصول النحو، جلال الدين السيوطي (911هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، ط1، دار القلم - دمشق، 1409هـ - 1989م.
- 6- آمالي ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري (542هـ) تحقيق: د. محمود محمد الطانجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، د. ت، د. ط.



- 7- الإنصاف في مسائل الخلاف، عبد الرحمن بن محمد أبو البركات، كمال الدين الأنباري، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ - 2000م.
- 8- البحث العلمي أساسياته النظرية وممارساته العلمية، د. رجاء وحيد دويدرت، دار الفكر المعاصر، بيروت، ط1، 2000م.
- 9- تاريخ النحو وأصوله، عبد الحميد طلب، مكتبة الشباب، د. ط، د.ت.
- 10- التفكير العلمي في النحو العربي، حسن خميس الملح، دار الشروق، عمان، 2002م.
- 11- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد بن مصطفى الخضري الشافعي، 2001م.
- 12- الحل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، ابن السيد البطليوسي (521هـ) تحقيق: سعيد عبد الكريم، بغداد - دار الرشيد، 1980م.
- 13- الخصائص، أبو الفتح عثمان ابن جني (392هـ) تحقيق: محمد علي النجار، ط2، بيروت، دار الهدى، د.ت.
- 14- الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، محمد خير الحلواني، دار القلم العربي.
- 15- الرماني النحوي على ضوء شرحه كتاب سيبويه، د. مازن المبارك، دمشق، 1383هـ.
- 16- شرح المفصل للزمخشري، ابن يعيش (643هـ) قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1422هـ.
- 17- ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1، 1422هـ - 2001م.
- 18- فهم اللغة نحو علم اللغة لما بعد مرحلة جومسكي، تيريسن مودوروكريستن كارلينغ، ترجمة: حامد الحجاج، دار الشؤون.
- 19- كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي بن القاضي التهاوني (بعد 1158هـ) تقديم وإشراف: د. رفيق العجم، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1996م.
- 20- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم الكتب، ط5، 1427هـ.
- 21- مفتاح العلوم، يوسف بن أبي بكر السكاكي (626هـ) ضبطه وكتبه همامه وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1407هـ.
- 22- مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لابن هشام الأنصاري (761هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
- 23- المنطق، محمد رضا المظفر، مطبعة النقيض، بغداد، 1948م.
- 24- منهجية البحث العلمي وضوابطه، حلمي عبد المنعم صابر، دار جرير للنشر، 2010م.
- 25- النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند القراء، وسام مجيد جابر البكري، الجامعة المستنصرية - كلية الآداب، ط1، 1430هـ.